دور اتفاقية بازل في حماية البيئة وتثمين الاقتصاد الدائري

The role of the Basel Convention in protecting the environment and promoting the circular economy

*ط.د. تومي ريم
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
Toumi.rym@univ-guelma.dz

د. بوخميس سهيلة، أستاذة محاضرة "أ"
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 08 ماي 1945- قالمة
boukhemis.souhila@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال: 2021/01/15	تاريخ القبول: 2022/05/24	تاريخ النشر: 2022/06/10

ملخص:

يعد الاقتصاد الدائري من ضمن التوجهات الحديثة التي انتهجتها الدول بهدف تطوير نمو اقتصادها اعتمادا على إعادة تدوير النفايات من جهة والتخلي عن استنزاف الثروة الطبيعية وخفض مستوى الانبعاثات والاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وغيرها من المشاكل البيئية من جهة ثانية، ان تطور هذا التوجه اعطى انعكاسا إيجابيا على البيئة من خلال مراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الوسط البيئي وهوما يستشف من التجارب الدولية في مجال إعادة التدوير، غير أن هذا التوجه مقيد بالقيود القانونية التي فرضتها اتفاقية بازل خاصة بالشق المتعلق بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

فالهدف من هذه الدراسة هو ابراز مدى أهمية الاقتصاد الدائري في الحافظ على البيئة وهذ وفق الأطر التي تبنتها اتفاقية بازل، للوصول الى حلول قانونية وآليات تمكن من تفعيل وتثمين الاقتصاد الدائري في الجزائري.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازل 1989؛ الاقتصاد الدائري؛ حماية البيئة؛ النفايات؛ التجارب الدولية.

***المؤلف المرسل:** تومي ريم

Abstract:

The circular economy is among the modern trends pursued by countries with the aim of developing the growth of their economy based on recycling waste on the one hand and abandoning the depletion of natural wealth and reducing the level of emissions, global warming, climate changes and other environmental problems on the other hand. The development of this trend gave a positive impact on the environment. By taking into account the balance between economic growth and preservation of the environment, which is learned from international experiences in the field of recycling, but this approach is restricted by the legal restrictions imposed by the Basel Convention in the area related to the transportation and disposal of hazardous wastes across borders.

The aim of this study is to highlight the importance of the circular economy in preserving the environment, according to the frameworks adopted by the Basel Convention, in order to reach legal solutions and mechanisms that enable the activation and appreciation of the circular economy in Algeria.

Key words: Basel Convention 1989; Circular economy; environment protection; Waste; International experiences.

مقدمة:

أصبح اقتصاد الدول المتقدمة اليوم يعتمد على إعادة تدوير النفايات[1] كتوجه حديث لتكريس البعد البيئي في المجال الاقتصادي، يعد الاستثمار في مجال النفايات ثروة من الناحية الاقتصادية، فتزايد معدل نمو الإنتاج المترتبة عنه زيادة في كمية النفايات وهو ما يستلزم استغلالها بصورة آمنة على البيئة، فبالرغم من ان تلك المخلفات تعد مواد سامة وضارة بالوسط البيئي الا ان لها تأثيرا إيجابيا على اقتصاديات الدول خاصة الدول المتقدمة والتي حولت اقتصادها من اقتصاد مستنزف للبيئة الى اقتصاد بيئي آمن مثلما تبنته المانيا والصين الشعبية.

إذ اعتمدت الدول استراتيجيات فعالة تعمل على حماية البيئة وفي نفس الوقت تهدف الى تطوير نمو اقتصاداتها، ففي أواخر الثمانينيات قامت الدول المصنعة بسن لوائح بيئية

صارمة بخصوص النفايات الخطرة وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في تكلفة التخلص منها، حيث لجأت الى طرق أرخص للتخلص منها، عن طريق الاعتماد على "تجارة المواد السامة" في شحن النفايات الخطرة إلى البلدان النامية وأوروبا الشرقية، وهو ما أدى الى استنكار المجتمع الدولي لمثل هذه السلوكيات مما انجر عنه صياغة واعتماد اتفاقية الأنشطة التي تتعلق بمجال النفايات[2]، التي تحتوي على ميكانزمات دولية تعمل على ضبط التعاملات الدولية في مجال النفايات خاصة النفايات الخطرة، ومن بينها اتفاقية بازل بشأن لسنة 1989 التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود[3]، وتعد هذه الاتفاقية[4] من بين الاتفاقيات التي التزمت بها العديد من الدول[5].

فالإشكال الذي تطرحه هذه الدراسة يتمثل في: **كيف يمكن تفعيل التحكم في نقل النفايات الخاصة والخطرة على النحو الذي يضمن النهوض بالاقتصاد الدائري الآمن على البيئة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يستوجب علينا اتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص الاتفاقية الدولية المتعلقة بتسيير النفايات لاستنباط الأطر القانونية التي تكفل حماية امنة للبيئة كما يتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تسليط الضوء على الاليات القانونية التي تساهم في تفعيل احكام الاتفاقية ناهيك عن المنهج المقارن من خلال مقارنة التجارب الدولية بالتجربة الوطنية واستخراج عوامل النجاح واسقاطها على التجربة الوطنية خاصة بالشق المتعلق بإعادة التدوير متبعين في ذلك الخطة التالية:

متبعين في ذلك الخطة التالية:

المبحث الأول: تثمين الاستثمار في مجال إعادة التدوير.

المبحث الثاني: التجارب الدولية في مجال إعادة التدوير.

المبحث الأول: تثمين الاستثمار في مجال إعادة التدوير

ان التخوف المستمر من التدهور البيئي جراء التعدي على البيئة وما تشكله النفايات من تهديد مباشر عليها وباعتبار أن العامل البشري السبب المباشر في جعل المشرع الدولي يسارع الى تحديد الإطار الاجرائي والتأكيد على المسؤولية عن الضرر البيئي الذي قد ينشأ جراء استيراد النفايات بين الدول، إذ يتطلب الاستثمار في مجال إعادة تدوير النفايات بمختلف أنواعها التقيد بالإجراءات والاستراتيجيات المحددة في إطار الصكوك الدولية خاصة بما ورد في مضمون اتفاقية بازل 1989.

المطلب الأول: استثمار النفايات وفق مقتضيات اتفاقية بازل.

المطلب الثاني: تحديات الاستثمار في مجال إعادة التدوير.

المطلب الأول: استثمار النفايات وفق مقتضيات اتفاقية بازل

حدد الملحق الخاص بالاتفاقية أصناف النفايات على اختلاف أنواعها، فميز بين تلك التي تتصف بالخطورة وتلك التي يمكن التحكم فيها وتلك التي تتطلب معاملة خاصة، وسيتم التطرق إلى كل صنف منها على نحو من التفصيل في الفروع أدناه:

الفرع الأول: تحديد النفايات في إطار الاتفاقية.

الفرع الثاني: الإجراءات في إطار اتفاقية بازل.

الفرع الثالث: آليات الامتثال والتنفيذ اتفاقية بازل 1989.

الفرع الأول: تحديد النفايات في إطار الاتفاقية

يعد تثمين النفايات من ضمن الأهداف التي تجعل الدول تسارع الى استغلالها، غير أن النفايات تخضع في تقسيمها الى نفايات خطرة ونفايات غير خطرة.

النفايات الخطرة في إطار اتفاقية بازل:

حددت اتفاقية بازل قائمة تخص المواد الخطرة: - المواد القابلة للانفجار، السوائل القابلة للاشتعال، المواد الصلبة القابلة للاشتعال، المواد أو النفايات القابلة للاشتعال تلقائيا أو قابلة للتفاعل مع الماء، المؤكسدات، البروكسيدات العضوية، المواد السامة، المواد المعدنية التي تحتوي على كائنات دقيقة قادرة على الحياة وترتب أمراضا للحيوان او الانسان، المواد الاكالة، اطلاق الغازات السامة عند ملامسة الهواء أو الماء، المواد التكسينية، المواد السامة للبيئة، المواد التي ينتج عنها مواد سامة أخرى بعد التخلص منها[6].

النفايات غير الخطرة في إطار اتفاقية بازل

وتشتمل هذه النفايات على:

-النفايات الطبية ومخلفات انتاج المستحضرات الصيدلانية، بالإضافة للأدوية والعقاقير؛

-النفايات المترتبة عن صنع المواد الكيميائية الواقية للأخشاب؛

-النفايات المترتبة عن انتاج المبيدات البيولوجية؛

-النفايات المجمعة من المنازل وفق المرفق الثاني؛

-الرواسب الناجمة عن ترميد النفايات المنزلية وفق المرفق الثاني[7].

الفرع الثاني: الإجراءات في إطار اتفاقية بازل

يعد الاقتصادي الدائري من ضمن القطاعات التي تخضع الى اتفاقية بازل، إذ ان هذه الأخيرة قد قيدت الاستثمار في مجال إعادة تدوير النفايات خاصة النفايات الخطرة، حيث قيدت بموجب المادة 13 بجملة من الإجراءات الواجب اتباعها، ومن ضمنها:

-تحديد كمية ومصدر النفايات الخطرة؛

-تحديد فئتها وخواصها؛

-تحديد الوجهة النهائية مع تحديد دول العبور؛

-تحديد طريقة التخلص من النفايات؛

-تقديم المعلومات عن التدابير المراد اتخاذها لوضع التكنولوجيات للخفض او القضاء على انتاج النفايات الخطرة او النفايات الأخرى[8].

الفرع الثالث: آليات الامتثال والتنفيذ لاتفاقية بازل 1989

تكتسي الصكوك الدولية قوة الزامية عندما تستوفي الشكل القانوني وتحديدا عند نفادها ولا تكون ملزمة الا لأطرافها[9]، إذ ان انضمام الدول الى الاتفاقيات الدولية يجعلها ملتزمة بما تم التوقيع عليه والامتثال لنصوصها والسعي الى تنفيذها، اذ تعمل الاتفاقية على اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ أحكامها وإنفاذها، بما في ذلك التدابير لمنع السلوك المخالف للاتفاقية والمعاقبة على منتهكها[10]، إذ تحتوي اتفاقية بازل على أحكام محددة لرصد التنفيذ والامتثال من بينها:

- **المراقبة**: امانة الاتفاقية والتي تعمل على مراقبة مدى تقيد الدول الأعضاء بنصوص الاتفاقية من خلال تقديم الأعضاء لتقارير دورية وفق نص المادة 13 الفقرة الثالثة منها والتي نصت على: «...**قبل نهاية كل عام تقويمي، تقريرا عن العام التقويمي السابق يتضمن: (أ) السلطات المختصة وجهات الاتصال التي عينها عملا بالمادة 05، (ب) المعلومات المتعلقة بأي عمليات تكون قد شاركت فيها لنقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى عبر الحدود...**»، إذ ومن خلال مضمون المادة نجد أن الدول الأعضاء ملزمون بإعداد تقارير وايداعها على مستوى أمانة الاتفاقية بخصوص نقل النفايات.
- **التمويل**: فتنفيذ اتفاقية بازل يعتمد على صندوق التنفيذ الذي يعمل على تمويل الأنشطة بهدف تعزيز الامتثال وتنفيذ الاتفاقية خاصة للدول التي تجد صعوبة في الامتثال[11].

المطلب الثاني: تحديات الاستثمار في مجال إعادة التدوير

يعد الاستثمار الدائري في مجال النفايات توجها نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام، غير أن هذا المجال يجب ان يراع فيه الاعتماد على الاستراتيجيات المحددة بموجب اتفاقيات دولية والتي تعمل على الحفاظ على البيئة بالمقابل مراقبة مجال النفايات ومحاولة الاستفادة منه والنهوض بالاقتصاد.

الفرع الأول: الميكانزمات المساعدة على نمو الاقتصاد الدائري.

الفرع الثاني: القيود الواردة على استيراد القمامة.

الفرع الأول: الميكانزمات المساعدة على نمو الاقتصاد الدائري

من ضمن الأسباب التي كانت وراء ظهور اتفاقية بازل 1989هو التدهور الكبير الذي لحق البيئة جراء التخلص العشوائي للنفايات الخطرة، خاصة الدول المتقدمة والتي تدفع مقابل مالي للدول النامية من أجل تصدير نفاياتها الخطرة والتخلص منها ومن ضمن الأسباب التي أدت الى ظهور اتفاقية بازل هي التحكم في تنقل النفايات عبر الحدود والإدارة السلمية بيئيا[12].

تطرقت الاتفاقية الى التدابير العملية المتخذة بهدف التقليل من إنتاج النفايات الخطرة والرقابة الصارمة على تخزينها ونقلها ومعالجتها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها واستعادتها والتخلص النهائي منها، وهذا بغرض حماية الوسط البيئي والكائنات الحية[13].

ساهمت بعض العوامل على التوجه نحو الاستثمار في النفايات وتثمين الاقتصاد الدائري عن طريق:

-انضمام الدول ضمن الصكوك الدولية المتعلقة بحماية البيئة ما يجعلها تتوجه نحو الاقتصاد الدائري؛

-تبنى الاقتصاد الدائري بهدف تحقيق الاستدامة البيئية؛

-الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة؛

-تزايد المشاكل البيئية جراء النمو الاقتصادي؛

-التخفيف من انبعاث الكربون في الجو لتقليل من التلوث الجوي للحفاظ على طبقة الأوزون[14].

الفرع الثاني: القيود الواردة على استيراد القمامة

سارعت اتفاقية بازل الى تنظيم تصدير النفايات وإعادة تدويرها من خلال إدراج تعديلات تتعلق بالنفايات البلاستيكية والذي سيدخل حيز التنفيذ في 2021/01/01 من خلال الملحق الثاني المتعلق بالنفايات البلاستيكية المختلطة غير أنها استثنت منها البلاستيك المُدرج خطر أو النفايات التي يعاد تدويرها والمدرجة على سبيل الحصر ضمن المواد: **بوليمر غير مهجن(Polymère Non Halogène)، راتينج معالج أو منتج تكثيف(Un Produit De Résine Ou De Condensation Durci)، بوليمر فلورو (Polymère Fluoré)**[15]، إذ تم اقتراح تعديل بخصوص تداول النفايات البلاستيكية في مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية بازل، فبتاريخ 2019/04/29 قدمت النرويج مقترح تعديل بخصوص الحد من تداول النفايات البلاستيكية وهذا بهدف ضبط تصنيف القائمة من خلال خفض التصنيف من "القائمة الخضراء" إلى " القائمة البرتقالية " فئة جديدة من النفايات البلاستيك المختلطة وبالتالي تخضع هذه النفايات للإخطار والترخيص المسبق للنقل إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد تم تبني هذا التعديل بأغلبية ساحقة من 180 دولة انضمت إلى الاتفاقية في 2019 /05/10[16].

فبالرغم من الانتشار الواسع للنفايات فقد ساهمت اتفاقية بازل 1989 الى ضبط الأنشطة والمعاملات التجارية والمعاملات غير المشروعة بها من خلال خلقها آليات تهدف من ورائها الى حماية البيئة وتنظيم الأنشطة التي تتعلق بالنفايات من جهة وتقييدها لأنشطة الدول بغرض تطوير الاقتصاد الدائري الامن على البيئة من خلال تثمين النفايات ودون الاخلال بنصوصها.

المبحث الثاني: التجارب الدولية في مجال تثمين النفايات

وجهت الدول الصناعية المتقدمة توجهها الاقتصادي نحو إعادة رسكلة وتدوير النفايات مراعية في ذلك نصوص اتفاقية بازل والتي تمنع الاتجار الغير المشروع في النفايات الخطرة وبالإضافة الى قائمة محددة ضمن الملحق الخاص بها، فبالرغم من أن ألمانيا والصين الشعبية تعدان من ضمن الدول الرائدة في مجال إعادة التدوير الا انها تتقيد بالالتزام الناشئ عن اتفاقية بازل، فإعادة التدوير هي تطبيق للمبادئ التي اعتمدتها اتفاقية ستوكهولم واتفاقية ريو 1992 كونهما تعدان من ضمن الاتفاقيات البيئية التي تعمل على الحد من استنزاف المواد الأولية والحفاظ عليها للأجيال القادمة[17]، خاصة من الأنشطة البشرية وما

يترتب عنه من الأنشطة انتاجية أو خدماتية ومحاولة رسكلتها بغية حماية الموارد البيئية وتفعيل مبدأ التنمية المستدامة[18].

المطلب الأول: التجربة الجزائرية في مجال إعادة التدوير.

المطلب الثاني: التجربة الصينية في مجال إعادة التدوير.

المطلب الأول: التجربة الجزائرية في مجال إعادة التدوير

حاولت الجزائر مواكبة التطور الحاصل في تثمين النفايات وحماية البيئة وفق الالتزامات الدولية الناشئة عنها بالإضافة الى السعي وراء تبني استراتيجيات ناجحة في مجال إعادة التدوير، إذ تعد المانيا من ضمن الدول المنضمة لاتفاقية بازل للتحكم بنقل النفايات الخطرة[19] وغيرها من الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحماية البيئة والتي ترتب عنها تبني سياسة بيئية فعالة وخاصة في مجال إعادة التدوير.

الفرع الأول: تدوير النفايات في إطار التشريع الجزائري.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة في الجزائر.

الفرع الأول: تدوير النفايات في إطار التشريع الجزائري

لم يهتم المشرع البيئي الجزائري بالاقتصاد الدائري مقارنة مع المشرع الألماني او الصيني إلا أنه قد تبناها ضمن نصوصه التشريعية المتعلقة بالتحكم في تسيير النفايات، فقد فرق المشرع الجزائري بين النفايات الخاصة والخطرة عن باقي النفايات الأخرى، والتي تم إسناد تسييرها الى الجنة المختصة في تسيير النفايات الخاصة والتي يترأسها وزير البيئة، وتعمل هذه الأخيرة على اعداد مخطط وطني لمدة 10 سنوات كما تعمل على اعداد تقارير سنوية حول مدى تنفيذ المخطط[20]، أما بالنسبة للنفايات المنزلية فقد عُهد اختصاص تسييرها الى البلدية تحت سلطة رئيس البلدية والذي يعمل على تنفيذ مخطط التسيير والمتمثل في جرد وفرز النفايات المنزلية واختيار أنظمة نقلها وفق الإمكانيات الاقتصادية والمالية مع تحديد مواقع ومنشآت المعالجة ومطابقته بالمخطط الولائي للتهيئة وتتم المصادقة عليه من طرف الوالي المختص اقليميا[21]، وهنا تجدر الإشارة الى أن المشرع الجزائري لم يسن قانون خاص يتعلق بالاقتصاد الدائري مثلما هو الامر بالنسبة للصين او المانيا.

ورجوعا للتشريع الألماني طور المشرع الألماني نظرته للاقتصاد الدائري أين أصدر القانون الخاص بالنفايات سنة 1972 وتنظم تسيير مكبات النفايات في الثمانينيات والتسعينيات وتم بناء المكبات ثم تقليص عدد واستبدالها بالمطامر وبعدها تم استحداث

بعد ذلك محطات حرق، وفي التسعينيات تبنى المشرع استراتيجية حديثة من خلال التوجه نحو إعادة دمج المواد عن طريق التجميع والفرز وإعادة التثمين وهو ما تبلور عنه تنفيذ قانون الاقتصاد الدائري والنفايات من خلال المنع والحد وإقرار المسؤولية للمنتج ضمن السياسة البيئية التي تبنتها المانيا خاصة النهج المستحدث سنة 2010 والذي يلزم المنتجين والبائعين بمنتجاتهم وموادهم وفق معايير محددة[22]، غير أنه وفي سنة 2012 قام الاتحاد الأوروبي بوضع توجهات جديدة تم دمجها في التشريع الألماني اذ تم مراجعة وتطوير قانون النفايات بغرض حماية البيئة والمناخ والموارد الطبيعية[23].

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة في تثمين الاقتصاد الدائري

تحاول الجزائر تبني الاقتصاد الدائري ضمن تشريعاتها غير أنها لا تزال لحد الساعة لم ترقى لتكون استراتيجيات فعالة لنهوض به، فمن ضمن الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الجزائر:

-إقرار برامج وطنية تخص تجهيز المدارس عبر الوطن بحاويات لفرز النفايات لغرس القيم البيئية والتحفيز على المحافظة على البيئة واحترامها في الأجيال الصاعدة[24].

-الإعفاء والخفض من الضريبة على أنشطة إعادة التدوير كتدوير الورق المستعمل والنفايات المنزلية والنفايات القابلة للاسترجاع[25].

-عقد اتفاقيات شراكة مع دول تتبنى الاقتصاد الدائري كألمانيا[26].

-وضع وزارة البيئة لبرامج تخص الاقتصاد الدائري من خلال الاستثمار في مجال تدوير ورسكلة النفايات عن طريق تكوين في المعاهد كالمعهد الوطني للتكوينات البيئية[27].

-عقد لقاءات وطنية لحاملي المشاريع الخاصة بالرسكلة والطاقات المتجددة وهذا لبناء اقتصاد دائري فعال في الجزائر[28].

غير أنه ومقارنة مع المانيا والتي انتهجت على مدى السنوات السابقة استراتيجية وطنية من خلال توجيه السياسة العامة لإدارة مجال النفايات عن طريق الحد منها وإعادة تدويرها معتمدة في ذلك على: تشجيع إزالة النفايات عن طريق خضوعها للمعالجة الميكانيكية الحيوية او خضوعها للحرق بالإضافة الى التوجه نحو جعل الشركات المصنعة تتكفل باسترداد منتوجاتها المستعملة وتحفيزها على إعادة تدويرها، كما تعتمد أيضا على خفض حجم النفايات الخاصة بالتعبئة والتغليف[29]، وكانت هذه أولى الخطوات نحو خلق التوازن بين حماية البيئة وتثمين النفايات في المانيا، كونه قد أُدرك خلال تسعينات القرن الماضي أنه

يجب ان تنتهج استراتيجية تجميع وفرز وإعادة استخدام النفايات ومن هنا تم تنفيذ "**قانون الاقتصاد الدائري والنفايات**" أي أصبحت إدارة النفايات تدخل ضمن السياسة البيئة في المانيا فتلزم المنتجين والبائعين على التقيد بجملة من المعايير عند تصميم منتجاتهم ومن ضمنها التقليل من كمية النفايات المترتبة عن الإنتاج والاستخدام ومحاولة استعادتها والتخلص منها بطريقة آمنة بيئيا[30]، فتبنى المشرع الألماني التسلسل الهرمي للنفايات وهذا حسب التفضيل البيئي والذي يعمل على:

-وضع أهداف لمنع النفايات؛

- يعمل على عرض وتقييم تدابير منع النفايات الحالية مع تطوير أساليب جديدة؛

-تعزيز سياسات منع النفايات[31].

المطلب الثاني: التجربة الصينية في مجال إعادة التدوير

تعد الصين الشعبية من بين الدول المُنضمة لاتفاقية بازل[32] وهو ما يجعلها ملتزمة بتنفيذ نصوصها ودمجها وتطبيقها على مستوى نصوصها الداخلية وهذا بموجب نصوص الاتفاقية.

اعتمدت الصين استراتيجيات من ضمنها الاعتماد على السياسات التجريبية في مجال النفايات وتطبيقها في أقاليم محددة قبل أن يتم تطبيقها على المستوى الوطني، حيث يتم الاعتماد على التجارب بهدف إقرار الأسس القانونية واللوائح[33].

الفرع الأول: التشريعي الصيني وتثمينه للاقتصاد الدائري.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة في الصين.

الفرع الأول: التشريعي الصيني وتثمينه للاقتصاد الدائري

سن المشرع البيئي الصيني قانونا يتعلق بالاقتصاد الدائر (**Loi sur la promotion de l'économie circulaire**) الذي يهدف من ورائه الى تبني التنمية المستدامة بالإضافة الى بعث وتشجيع تثمين النفايات من جهة وحماية وتعزيز البيئة من جهة ثانية[34]، وتجدر الإشارة الى أن المشرع الصيني قد عرف الاقتصاد الدائري على أنه مصطلح يشمل على جميع الأنشطة التي ترمي الى تقليص وإعادة تثمين النفايات وتنمية الموارد من خلال خفض انتاج النفايات عند الإنتاج والاستهلاك والتداول وهذا بموجب نص المادة **02**[35].

ان توجه المشرع الصيني الى تبني الاقتصاد الدائري ضمن تشريعاته كانت بسبب تأثير السياسات السابقة عليها، كونها أصبحت من الدول المتضررة من النفايات وهذا لان الصين

تعد من ضمن الدول الرائدة اقتصاديا وتنتج النفايات وتستوردها، بالإضافة الى كونها تعد من ضمن الدول المنضمة لاتفاقية بازل والتي تجبر أطرافها على التقيد بمبادئها بهدف حماية البيئة.

فالاقتصاد الدائري في الصين لا يعد سياسة بيئية وانما ابعد من ذلك كون أنها تعتبرها نقلة نوعية وأولوية للنهوض بالاقتصاد والتنمية، ففي سنة 2005 أطلقت الصين أولى المشاريع التجريبية المتعلقة بإعادة التدوير وإعادة استخدام النفايات كما استحدث اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح والتي تعمل على تنفيذ الاستراتيجية والتخطيط المدرجة ضمن الخطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء مجتمع منخفض الطاقة والموارد ومحترم للبيئة[36]، غير أنه وفي سنة 2006 بدأ التحضير لإعداد مشروع قانون يعمل على النهوض بالاقتصاد الدائري والذي أخذ بعين الاعتبار التجربة الألمانية واليابانية وبالفعل تم اعتماد قانون الاقتصاد الدائري في الصين في 2008/08/29 ودخل حيز التنفيذ في 2009/01/01 [37].

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة في الصين

أعطت الصين أولوية لكافة المنتجات التي تعد صديقة للبيئة كما تعمل على تطوير وتعزيز طرق وأساليب استعادة النفايات عن طريق الاعتماد على شبكات الاستعادة[38]، غير أنه قد أوجب نص المادة **38** من نفس القانون أن تتم تفكيك النفايات الخاصة وتدويرها وفق نصوص تنظيمية خاصة وهذا للطبيعة الخطرة لتلك النفايات كالمنتجات الكهربائية والمركبات والأوعية ذات المحركات المستعملة، ونفايات الإطارات وبطاريات الرصاص الحمضية.

ان تدهور الوضع البيئي الذي أصبحت عليه الصين استدعى تكافل الجهود من أجل تفعيل سياسات بيئية جديدة تعمل على حفظ البيئة اعتمادا الاستراتيجيات المدرجة بموجب المادة **41** التي تم تبنيها من أجل تثمين إعادة تدوير النفايات والتي تمثلت في:

- وضع خطط لبناء نقاط التجميع وإعادة التدوير للنفايات المنزلية الحضارية والريفية.
- زيادة معدل إعادة النفايات لتدويرها عن طريق تحسين نظام التجميع[39].

فمن ضمن التطلعات التي أقرتها الصين من أجل الحد من التدهور البيئي هو خفض النفايات، إذ أنه وفي سنة 2018 قامت الصين بتغيير سياستها بخصوص النفايات وتثمينها خاصة النفايات الصلبة المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية[40]، إذ ففي سنة 2019 قد تم خفض استيراد النفايات الصلبة بنسبة 40.4%[41].

الخاتمة:

بالنظر الى التطورات الاقتصادية الحالية التي تعيشها دول العالم لم يعد لأحكام اتفاقية بازل ذلك التأثير الايجابي خاصة وأن غالبية الدول اليوم تفضل التوجه نحو تنمية اقتصادها من خلال إعادة التدوير النفايات على اختلاف أنواعها باعتبارها مصدرا هاما من مصادر الطاقة، فاتفاقية بازل تقف عائقا في وجه هذه التوجهات بحكم أنها تتحكم في نقل النفايات الخاصة عبر الحدود.

النتائج

-أحكام اتفاقية بازل أصبحت لا تتناسب مع طموحات وتوجهات الدول الحالية التي تسعى الى ان تجمع ما بين اقتصاد منتعش وبيئة محمية وسلمية ويتجلى ذلك من خلال إعادة تدوير النفايات سواء كانت الكترونية أو عضوية أو خاصة خطرة لتجد نفسها أمام تحديات أخرى يجملها في ضرورة استيراد النفايات الخاصة الخطرة وضرورة نقلها من الدولة المصدرة نحو الدولة المستوردة لاستغلالها في إعادة التدوير وهذا ما يتنافى مع أحكام الاتفاقية التي تمنع عملية نقل.

-إن أحكام اتفاقية بازل من هذا المنطلق أصبحت أحكامها لا تتماشى مع فكرة الاقتصاد الدائري ولا بد من إعادة صياغة أحكام على النحو الذي يتماشى مع التوجهات الحديثة

-النظم الضخمة التي تطلبها عملية إعادة التدوير إذ حتى ولو امتثلت الدول المصدرة للنفايات التكنلوجيا المتقدمة المطلوبة فإنها لن تستطيع تحمل تكاليف إعادة تدويرها الغامضة.

-عمدت المانيا والصين الشعبية على تطوير منظومتها البيئية على حساب استغلالها للنفايات بعكس المشرع الجزائري.

التوصيات

-تعزيز قدرات الدول المصدرة للنفايات الخاصة الخطرة على التكنلوجيا المتقدمة في مجال إعادة التدوير من أجل عدم اجبارها على تصديرها.

-تعزيز الترسانة القانونية لتسيير النفايات في الجزائر بقانون يتعلق بالاقتصاد الدائري كما هو معمول به في الدول المهتمة بحماية البيئة كألمانيا والصين الشعبية مع تجسيدها على أرض الواقع.

-الزامية تطوير مفهوم إعادة تدوير النفايات من الناحية القانونية، وهذا من خلال إدراج تعريفات وأُطر قانونية دقيقة على الصعيدين الدولي والمحلي.

-حث المشرع الجزائري على الاعتماد والتوجه نحو التجربة الصينية من حيث الأسس القانونية التي تم سنها بناء على تجارب سابقة في مجال إعادة تدوير النفايات، بالإضافة الى الاخذ بالتجربة الألمانية من خلال تبني الاليات المتعلقة بتطوير الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة التدوير.

الهوامش:

[1] الموقع الرسمي لاتفاقية بازل، **تعرف النفايات** وفق التعريف الوارد بالقانون المكسيكي الوارد في اتفاقية بازل - دليل تعليمات بشأن الملاحقة القضائية للاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة والنفايات الأخرى – والتي عرفتها على: «**النفايات الخطرة هي تلك النفايات التي لها بعض الخواص الأكالة أو المعاودة النشاط أو المتفجرة أو السمية أو القابلة للالتهاب، أو التي تحتوي على عناصر معدية تعطيها خطورتها، علاوة على التعبئة والحاويات والتربات التي تلوثت عند نقلها لمو اقع أخر.**»، للاطلاع انظر: اتفاقية بازل، دليل تعليمات بشأن الملاحقة القضائية للاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، ساعة الاطلاع: 16:11، أطلع عليه بتاريخ: 2020/11/29، على الموقع: file:///C:/Users/pc/Downloads/UNEP-CHW-GUID-PUB-ProsecutorsManual.Arabic.pdf

[2] Le site officiel de Convention de Bâle, Convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontières de déchets dangereux et de leur élimination, Origines de la Convention, H: 21:47, date: 05/12/2020, V.site: http://archive.basel.int/convention/basics.html

[3] اعتمد مؤتمر المفوضين في بازل، سويسرا اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في 1989/03/22، ودخلت حيز التنفيذ 1992/05/05، للاطلاع **أنظر**: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ساعة الاطلاع: 21:16، أطلع عليه بتاريخ 2020/11/18، على الموقع:
file:///C:/Users/pc/Downloads/UNEP-CHW-IMPL-CONVTEXT.Arabic.pdf

[4] **انضمت الجزائر بتحفظ لاتفاقية بازل** بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود بموجب المرسوم الرئاسي رقم:98-158 المؤرخ في 1998/05/16، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 17، المؤرخة في 2000/03/29.

[5] اتفاقية بازل تعد من ضمن الاتفاقيات التي انضمت لها العديد من الدول -حوالي 188 دولة-وهو ما يترتب عنه تقييدها بالامتثال وتنفيذ الالتزامات الدولية الناشئة في إطار الاتفاقية وهذا بموجب نص المادة 15 منها ونص المادة 04، انظر:
Le site officiel de la Convention de Bâle, Parties à la Convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontières de déchets dangereux et de leur élimination, H: 23:25, date: 28/11/2020, V.Site: http://www.basel.int/?tabid=4499#enote1

[6] اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وبروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، **المرفق الثالث، قائمة الخواص الخطرة، الموقع السابق، ص-ص** 37-38-39. ساعة الاطلاع: 22:25، أطلع عليه بتاريخ: 2020/12/25، على الموقع: http://212.203.125.16/text/conv-rev-a.pdf

[7] اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وبروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، المرفق رقم 02، ص 36. ساعة الاطلاع: 22:25، أطلع عليه بتاريخ: 2020/12/25، على الموقع: http://212.203.125.16/text/conv-rev-a.pdf

[8] المادة 13 من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة، الموقع الاتفاقية السابق.

[9] عباس حبيب على، حجية القرار الدولي، ط01، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 129-130.

[10] Le site officiel de Convention de Bâle, Convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontières de déchets dangereux et de leur élimination, Un aperçu de la conformité et de l'application, Convention.cite, H 22 :13, date : 05/12/2020, V.site : http://archive.basel.int/convention/basics.html

[11] المقرر أ ب- 8/11، لجنة إدارة آليات تعزيز تنفيذ اتفاقية بازل والامتثال لها، ص 01. ساعة الاطلاع: 16:06، أطلع عبليه بتاريخ 2020/12/05، على الموقع التالي:
file:///C:/Users/pc/Downloads/UNEP-CHW-COP.11-BC-11-8.Arabic%20(1).pdf

[12] Le site officiel de Convention de Bâle, Convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontières de déchets dangereux et de leur élimination, Origines de la Convention, op.cite, H : 21 :47, date : 05/12/2020, V.site : -http://archive.basel.int/convention/basics.html

[13] site officielle électronique Convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontières de déchets dangereux et de leur élimination, Questions fréquemment posées, Convention .cite.

[14] أمان إيمان، الاقتصاد الدائري ... توجه عالمي لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة نحو فرصة لتصور المستقبل، تاريخ النشر: 2017/11/03، المجلة، ساعة الاطلاع: 00.09، تاريخ الاطلاع: 2021/01/09، على الموقع:
https://arb.majalla.com/2017/11/article55262200/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9

[15] -L'Entrée en Vigueur de l'Amendement d'Interdiction de Bâle، Un guide sur les Implications et les Prochaines Etapes، Janvier 2020, p13. H : 19 :39, date :09/01/2021, v.site : https://ipen.org/sites/default/files/documents/ban-basel-fact-sheet-v2_1-fr.pdf

[16] FNADE Actualités، Exports de déchets plastiques: intégration de la révision de la Convention de Bâle issue de la proposition de la Norvège, 09 /12/ 2019, n°148, H :23 :43, date :04/12/2020, V.site : https://www.fnade.org/fr/kiosque-agenda/fnade-actualites/2696,exports-dechets-plastiques-revision-convention-bale

[17] نور الدين علي محمد وجدي، الحماية الدولية للبيئة منذ مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 حتى مؤتمر الدوجة لعام 2012، طبعة اولىّ، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2016، ص-ص 26 .60.

[18] حمد العيال الطائي عبد الله التركي، الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص 90.

[19] قامت المانيا بالتوقيع على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وبروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، بتاريخ 1989/10/23، والتصديق بتاريخ 1995/04/21، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 1995/07/20، للاطلاع انظر الموقع الرسمي لاتفاقية بازل:

Le site officiel de la Convention de Bâle, Parties à la Convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontières de déchets dangereux et de leur élimination, H: 23:25, date: 28/11/2020, v.site: http://www.basel.int/?tabid=4499#enote1

[20] انظر: المواد: 06،05،02 من المرسوم التنفيذي رقم: 03-477 مؤرخ في 2003/12/09، يحدد كيفيات واجراء اعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، جريدة رسمية عدد 78، المؤرخة في14/12/2003.

[21] انظر: المواد: 29، 30، 31، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية عدد 77، مؤرخة في 2001/12/15.

[22] Martin Lehmann, Bas de Leeuw, Eric Fehr, Adam Wong, économie circulaire comment améliorer la gestion des ressources naturelles, académies suisses des sciences, 2014, p08. H: 20:25, date: 12/01/2021, v.site : https://www.satw.ch/fileadmin/user_upload/documents/02_Themen/06_Rohstoffe/economei_circulaire_FR.pdf

[23] Ibid, p 09.

[24] الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة البيئة الجزائرية، معالي الوزيرة من معسكر: نحو تجهيز 2.500 مدرسة بحاويات لفرز النفايات، 2019/08/17، ساعة الاطلاع: 21:43، تاريخ الاطلاع: 2021/01/08، على الموقع التالي: http://www.meer.gov.dz/a/?p=3512

[25] المادة 32، القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق لـ 2013/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، جريدة رسمية عدد 68، المؤرخة 2013/12/31.

[26] Giz Deutsche Gesellschaft Fur International Zusammenarbeit (Giz) GmbH, H: 21:04, 2021/01/08, V.site: https://www.giz.de/en/worldwide/37248.html?query=%C3%89conomie+circulaire&send_button_search=Search

[27] الموقع الرسمي لوزارة البيئة الجزائرية، الاستثمار في مجال تدوير ورسكلة النفايات، 2019/04/21، ساعة الاطلاع: 23:40، بتاريخ: 2021/01/07، على الموقع: http://www.meer.gov.dz/a/?p=3157

[28] الموقع الرسمي لوزارة البيئة الجزائرية، اللقاء الوطني الأول لحاملي المشاريع في مجال الرسكلة والطاقات المتجددة، 02 تاريخ النشر: /2019/12، ساعة الاطلاع: 23:19، أطلع عليه بتاريخ: 2021/01/07، على الموقع: http://www.meer.gov.dz/a/?p=4216

[29] Zhang Rui, L'organisation des services de gestion des déchets en Allemagne Et Aux Pays-Bas Avec Un Aspect De Son Impact Sur Le Marche National, Synthèse Technique, Agro Paris Tech, Janvier 2007, p05. Date:06/12/2020, h23:19, v.site: http://www2.agroparistech.fr/IMG/pdf/Rui_Zhang.pdf

[30] Martin Lehmann, Bas de Leeuw, Eric Fehr, Adam Wong, article.cite, p08.

[31] M. Nellesa,b & J. Grünesa & G. Morschecka, Waste Management in Germany – Development to a Sustainable Circular Economy?, Procedia Environmental Sciences, 35, 6 – 14, 2016, p08.

[32]-قامت الصين الشعبية بالتوقيع على اتفاقية بازل بتاريخ: 1990/03/22، والتصديق بتاريخ: 1991/12/17، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ: 1992/05/05، الموقع الالكتروني السابق لاتفاقية بازل.

[33] Benjamin Steuer & Stefan Salhofer & Roland Linzner & Florian part, Is China's Waste Management Legislation Successful? Evidence From Urban Chinese Waste Management Practices, researchgate, September 2014, p 06. H22:11, Date: 29/11/2020, v.site: file:///C:/Users/pc/Downloads/Crete_2014_v5.pdf

[34] **article 01**,Ordre du Président de la République populaire de Chine n ° 4, La loi sur la promotion de l'économie circulaire de la République populaire de Chine adoptée lors de la quatrième réunion du Comité permanent du 11e Congrès national du peuple de la République populaire de Chine le 29 août 2008 est promulguée pour mise en œuvre à compter du 1er janvier 2009.

[35] **article 02**, Ordre du Président de la République populaire de Chine n ° 4, La loi sur la promotion de l'économie circulaire de la République populaire de Chine.

[36] Richard Rouquet & Doris Nicklaus, Comparaison internationale des politiques publiques en matière d'économie circulaire. Études & documents, développement durable, n° 101, Janvier 2014, p44. H :19 :22, 08/01/2021, v.site : https://www.ademe.fr/sites/default/files/assets/documents/comparaison-internationale-politiques-publiques-economie-circulaire.pdf

[37] Richard Rouquet & Doris Nicklaus, article.cit, p45.

[38] **article 47& 37,** Ordre du Président de la République populaire de Chine n ° 4, La loi sur la promotion de l'économie circulaire de la République populaire de Chine.

[39] **article 41**, Ordre du Président de la République populaire de Chine n ° 4, La loi sur la promotion de l'économie circulaire de la République populaire de Chine.

[40] AFP, La Chine interdira totalement les importations de déchets dès 2021, date de publication : 27/11/2020, La Tribune Partageons L'économie, H : 22 :17, date : 06/01/2021, v.site : https://www.latribune.fr/economie/international/la-chine-interdira-totalement-les-importations-de-dechets-des-2021-863522.html

[41] Le site officiel du ministère chinois de l'Environnement, La Chine renforcera sa lutte contre la pollution environnementale en 2020, date de publication : 2020-01-15, H : 22 :37, 06/01/2021, v.site : http://english.mee.gov.cn/News_service/media_news/202001/t20200115_759398.shtml